معضلة البحث عن النتائج النهائية للتحول الديمقراطي ضمن سياق لا متناهي إلى الديمقراطية

The Dilemma of Searching for the Ultimate Results of the Democratic Transition within an Illimitable Context of Democracy

الدكتور/ بوعلام حمو [1،2]
[1] **جامعة مستغانم، (الجزائر)**
[2] **المؤلف المراسل:** hamou.boualem@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/25 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/04/14 **تاريخ النشر:** 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ مختار حسيني (جامعة الأغواط) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

ملخّص:

تسعى هذه الدراسة إلى مراجعة أبرز المساهمات النظرية التي تناولت بشكل نقدي موضوع التحول الديمقراطي، وتناقش أهم المقاربات النظرية التي سعت إلى بناء نموذج نظري لتحقيق القبضة الحتمية على احتملات التحول الديمقراطي. لذلك، تحاول هذه الدراسة التحقيق في مدى حاجتنا إلى عقل نقدي وتعددي للكشف عن إمكانات التحول الديمقراطي كمجال بحثي لإنتاج أدوات مفاهيمية تكاملية، والابتعاد عن المنظور الإقصائي الذي يفترض شكلاً واحدًا من التحول الديمقراطي. اهتمامي النظري بهذه الدراسة منهجي بحت، يهدف إلى معرفة الاحتمالات النظرية والحدود التي تمكننا من فهم معقول للتحول الديمقراطي، ومدى قدرتنا على استيعاب هذا الفهم الذي يساعدنا على فصل العوامل التفسيرية عن النتائج المراد تفسيرها.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ التحول الديمقراطي؛ النموذج النظري؛ المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي.

Abstract:

This study seeks to review the most outstanding theoretical contributions that have critically addressed the subject of democratic transition and discusses the most important theoretical approaches that have sought to build a theoretical model to achieve the inevitable grip on the prospects for democratic transition. Therefore, this study tries to investigate the extent to which we are in need for a critical and pluralistic mind to reveal the potentials of democratic transition as a research field to produce integrative conceptual tools, and to move away from the exclusionary perspective that assumes only one form of democratic transition. My theoretical interest in this study is purely systematic that aims at knowing the theoretical possibilities and limits that enable a reasonable understanding of

democratic transition, and the extent to which we are able to grasp that understanding which helps us to separate the explanatory factors from the results to be later interpreted.

***Key words**: democracy; democratic transition; theoretical model; theoretical approaches to democratic transition*

مقدّمة:

فرضت مواضيع التحول الديمقراطي على مدى العقود القليلة الماضية هيمنتها على جداول أعمال البحوث العلمية، مندفعة في ذلك بالمناقشات المستفيضة، وزخم البيانات الناتجة من المقارنات عبر الوطنية التي حشدت الكثير من المتغيرات حول الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لمختلف التجارب الناجحة، أو تلك التي تم الإطاحة بها. بالرغم من أن الدراسات العلمية في هذا الحقل ما زالت تتأرجح بين الظرفية والمرحلية في الاهتمام، والصمت الطويل عقب انتهاء كل موجة مما اصطلح على تسميته موجات التحول الديمقراطي.

أهمية الموضوع:

يستحق مفهوم التحول الديمقراطي العبارة الشهيرة "لوالتر غالي" "المفهوم المتنازع عليه بالضرورة" بامتياز ، باعتباره المفهوم الذي ما زال يستقطب المزيد من التنازع العلمي والأيديولوجي اللا متناهي حول ظروف نشأة الظاهرة والمتطلبات الأساسية لذلك، وحدوده التفاعلية، ومقاييس نجاحه، وطبيعة القيم التي يجب أن يتضمنها، وكيفية تفعيل ذلك الوعاء المفاهيمي إجرائيا. وهي كلها مشكلات بحثية تترك مفهوم التحول الديمقراطي في توسع مستمر، وفي تحد متجدد لتحقيق نتائج نهائية في حقل معرفي لا متناه.

لذلك فإن السعي لبلوغ نظريات معيارية قوية وذات كفاءة عالية لتأطير الظاهرة ما يزال بعيد المنال، لصعوبة بلوغ تصور سببي واضح ودقيق لاحتمالات التحول الديمقراطي "الناجح"، أو لصورة سببية على فشله. وهو ما يؤكد من جديد على أن التحول الديمقراطي ليس بالظاهرة البسيطة القائمة على الانتقال الخطي من حالة سياسية راهنة إلى حالة أخرى منشودة، بل يؤسس التحول الديمقراطي "نسقا سياسيا عاما" بما يحمله من قيم وتوسع تفاعلي متجدد ومعقد، حتى لو اعتبر "حدثا طارئا". صحيح أن الجهود العلمية ما زالت تسعى لبلوغ "نماذج دقيقة لمسببات التحول الديمقراطي"، ولكن الخلل الجدير بالملاحظة في هذه المسألة هو استمرار تركيزها على تحقيق السمة النموذجية والمميزة للديمقراطية المنشودة في التحول، دون الاهتمام بالتحول ذاته. الذي ما زالت الكثير من الدراسات تعتبره "سيرورة صامتة"، تنتهي صلاحيتها بمجرد إدراكنا لتلك المؤشرات الديمقراطية المراد تحقيقها. وهي النظرة التي تشبه إلى حد بعيد ما ذهبت إليه الماركسية في تعاملها مع مفهوم "الثورة" كحالة تفاعلية، والتي دأبت الأدبيات الماركسية على الإشارة إليها في الغالب بأنها "مرحلة ظرفية" حتمية للمرور للحالة المنشودة "الشيوعية المثالية".

ربما يأتي هذا التعقيد المفاهيمي من عملية ربط مصطلحين متناقضين في الغاية: "التحول" والديمقراطية"، في عبارة فجة: "التحول الديمقراطي"، دون أن يحظيا بنقاش علمي رصين، مما أنتج حسب "دالتون Dalton مزيجا غامضا - شبه انفصامي - من القيم الديمقراطية والاستبدادية" في آن واحد. (Dalton, 1994, pp. 474) وغموضا وميوعة حسب "لاري دايموند" Larry Diamond في توظيف المصطلح، للإشارة لكل نظام تمت فيه الإطاحة بحكم استبدادي أو يعيش أزمة، على أنه "يمر بمرحلة تحول إلى الديمقراطية. دون التحقق من صحة ديمقراطية ذلك التحول، لذلك لم يكن غريبا أن تبادر الكثير من النظم الشمولية حين وقوعها في أزمات سياسية إلى المبادرة بالتسويق على أنها في حالة تحول إلى الديمقراطية. كما تسوق نظم أخرى بأنها استطاعت العبور بنجاح إلى الديمقراطية بالرغم من أنها ما زالت عالقة فيما أسماه "توم كاروثرز" "المنطقة الرمادية"، وهي وضعية "شبه ديمقراطية، تكون فيها المؤسسات السياسية والنظم الدستورية هشة، يغلب عليها فقط "الالتزام البلاغي بالديمقراطية" بتعبير "دالتون" Dalton، دون توفير أدنى شروط الديمقراطية". (Neundorf, 2010, p.1098) وهي النظم التي تجمع الأدبيات الناشئة على تسميتها "بالأنظمة الهجينة". وهي الوضعيات نفسها التي كانت وراء الادعاء الشهير "لتوم كاروثرز" Thomas Carothers بضرورة وضع نهاية "براديام التحول" Transition paradigm. (Carothers, 2002, pp. 5-21).

أهداف الموضوع:

تحاول هذه الدراسة كسر الصمت البحثي في الموضوع، بمراجعة أهم المقاربات البحثية التي سعت جاهدة لبلوغ نموذج سببي قوي ومتماسك، يفك به تعقيدات ظاهرة التحولات وتداخلاتها. ويحدد المهام المرجوة والمحتملة التي يجب القيام بها، ويبين قدرة ذلك التصميم النظري على التفعيل الإجرائي. كما تسعى هذه الورقة البحثية لتبيان "النقاط العمياء" بتعبير "كورت غوديل" Kurt Goodell في ظاهرة التحول الديمقراطي، وما تثيره من غموض وعدم يقين وقصور نظري، بالرغم من أن المقاربات التي تعتمد عليها الورقة البحثية لم تتعد كونها مجرد حدود نظرية للنقاش والنقد، وفي مرحلة ناشئة من التفكير في تصميم نظريات علمية كبرى في التحول الديمقراطي، وهو ما يسمح لنا بإلقاء مزيد من الإضاءة على هذا الحقل المشحون بالتفاعل، والبحث عن أماكن النضج في تصوره السببي للظاهرة. (حمشي، 2017، ص. ص. 41-42)

إشكالية الموضوع:

تحاول هذه الورقة البحثية الكشف عن مدى قدرة المقاربات النظرية في التحول الديمقراطي على تطوير آليات سببية قوية لتقليص الفجوة بين تباين وضعيات التحول الديمقراطي واضطرابها، والالتزام بموقف نظري معين أو نموذج مصمم للديمقراطية، وكذلك الاهتمام بقدرة تلك المقاربات على كشف مستوى الترابط بين المتطلبات الأساسية أو اشتراطات التكوينية التي يجب تضمينها في النظرية العامة للانتقال الديمقراطي والنتائج المحققة.

لذلك ركزت الورقة البحثية في مراجعتها لأهم ما كتب في موضوع التحول الديمقراطي على محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) هل تستطيع البحوث العلمية في موضوع التحول الديمقراطي تحقيق مرحلة التعميم الكاسح لنموذج نظري معين؟

2) هل من الجدير إلزام التجارب الديمقراطية بنموذج معياري واحد، أم لا بد من الاستناد على نماذج نظرية تختلف باختلاف النماذج المعرفية التي سوف تحتضنها؟

3) هل نجاح التحول الديمقراطي مرهون بتوفر المتطلبات الأساسية لذلك؟ أم أن التحول الديمقراطي قد يحدث بشكل طارئ تتحكم في مصيره بدرجة كبيرة شدة وقوة التفاعل داخل "الحدث" ذاته؟

4) هل تنجح السياسات الإرشادية وبرامج تعزيز الديمقراطية في التقيد بجميع الاشتراطات الصارمة لنموذج نظري معين للتحول الديمقراطي.

5) هل تحتاج البحوث العلمية الناشئة إلى تحصيل المزيد من المعرفة حول ظاهرة التحول ذاتها، أم المزيد من المعلومات حول الفاعليين الرئيسيين المهتمين بالتفاعل؟

الفرضيات العلمية:

1) يحدث التحول الديمقراطي بعد الإخلال بالصراع التوزيعي بين فواعل النظام السياسي.

2) يجب على الدراسات الجادة أن لا تكتفي بالبحث عن نقطة التشبع بالاستدلال السببي، للإجابة عن "السؤال الجيني The Genetic Question "المتعلق بكيفية ظهور الديمقراطية في المقام الأول.

3) أن النتائج السياسية للتحول الديمقراطي قد لا تكون لها ارتباطات بالتقدير السببي، لأن التحول الديمقراطي قد ينشأ كحدث طارئ.

4) أن النتائج تعتمد بدرجة أقل على الظروف الموضوعية من العناصر المحيطة بالخيار الاستراتيجي للفاعلين المهتمين بالتحول.

5) لن تبلغ المقاربات الناشئة في التحول الديمقراطي مستوى الترابط بين اشتراطات التكوينية التي يجب تضمينها في النظرية العامة للانتقال الديمقراطي والنتائج المحققة.

احتاجت البحوث في موضوع التحول الديمقراطي إلى خطوات متسارعة ومرنة في نفس الوقت لتصميم مجموعة من الأطر النظرية والمفاهيمية، استجابة منها لتطلعات النقاش العام الذي ركز على تحليل ومحاولة فهم الاختلافات العميقة بين القيم المعيارية التي يحملها المفهوم والواقع المختبر. لذلك ما زال جزء مهم من هذه البحوث شديد الاهتمام بالتأصيل المعياري لمفهوم التحول الديمقراطي، والعمل على البحث عن إنتاج معرفة علمية يمكن فهمها وتفسيرها بإجماع، وبشكل متبادل بين ما هو اختباري وما هو معياري.

بلغ مفهوم التحول الديمقراطي المستوى الذي أهله ليكون حسب "شدلر" A. Schedler مفهوما استراتيجيا بامتياز، يفهم كشفرة بسيطة للدلالة على حالة من التغير والتحول إلى وضعية منشودة.

(Schedler, 2000, pp.326-327) هذا التميز لم يكن وليد الصدفة، كالصدفة التي جمعت عقل "نيوتن" بسقوط التفاحة، بل جاء نتيجة إرث من الصراع الفكري، بدأت إرهاصاته الأولى في الفلسفة اليونانية، وصولا إلى العصر الحديث، بمحاولة الاهتمام العلمي الناشئ لإعادة ضبط المفاهيم التجريدية للعلوم الإنسانية وتقريبها أكثر من الواقع، واستخلاص مساطر توجيهية أو إرشادية، والعمل على اختبارها بأدوات بحثية أكثر صرامة، حتى يتسنى لها بلوغ النتيجة السببية القوية. حتى يكون تنظيرا أقل اعتباطا بتعبير "غارسيا لوبيز". خاصة أن هذه المرحلة قد تزامنت مع نضج في البحوث الكمية والقياس، وتقنيات تحصيل البيانات الاستقصائية وتصنيفها، والبحث عما يجعلها أكثر تماثلا، والعمل على إظهارها أكثر تمثيلا للطبيعة المضطربة للظاهرة الإنسانية. (Munck, 2011, pp. 333- 336)

المبحث الأول:

مبررات الحاجة إلى تصميم نموذج نظري في التحول الديمقراطي

احتاج البشر في حياتهم اليومية إلى تكثيف التواصل بينهم، لنقل خبراتهم ومعرفتهم بمشكلات الحياة، وتنظيم تلك المعرفة المتداولة بينهم في شكل "تقنية" أو نموذج مبسط، يحمل مجموعة من المساطر والإرشادات لكشف الأسباب المطلوبة أو التكوينية لتلك المشاكل التي تصادفهم والحلول المقترحة لها، هذه التوصيات المرغوبة في حياة البشر تطورت أكثر مع تطور البحث العلمي الذي عمل على صقل تلك المعرفة العامية، وإعادة صياغتها في نظريات شاملة تصف المشكلة؛ تفسرها، وتتنبأ بمستقبلها، وبالتالي صياغتها في معرفة علمية.

تعتبر مسألة تصميم نموذج نظري مثالي من المسائل الأكثر جدلا ضمن أدبيات التحول الديمقراطي، والأكثر طلبا لتحديد المتغيرات الحاسمة في انهيار الأنظمة الاستبدادية، وتحولها إلى نظم ديمقراطية، أو عكس ذلك. هذا الاهتمام ظهرت بداياته في القرن التاسع عشر بظهور الموجة الأولى للتحول الديمقراطي، التي كانت وراء فتح نقاش حاد بين من يرون أن التحول الديمقراطي كظاهرة "سياسية" لا تحتاج إلى كثير من الجدل العلمي، وبناء نظريات كبرى، وتصميم نماذج نظرية، بقدر ما تحتاج إلى التركيز على مناهضة العقبات المفرملة للتحول، واستئصالها. وهم من يرون أنفسهم أصحاب تيار التفكير السلبي (أي القضاء على السلبيات في المسألة بشكل جذري) أو النظرية السلبية. أما التيار الثاني فيرى في ظاهرة التحول الديمقراطي ظاهرة شاملة ومعقدة بأبعادها السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تحتاج إلى حلول وإصلاحات تدريجية وشاملة، تعنى بتحسين جودة الحياة، والفهم الإيجابي والعقلاني للطبيعة الفعلية للتحول، واحترام الخصوصيات فيه، واحترام التدرج في التحول بعدم حرق المراحل، والعمل على صياغة هذه القيم في نموذج أكثر دقة في محاكاته للواقع المضطرب، والعمل على صياغة هذه القيم في مساطر توجيهية وإرشادية عالية التماثل في أبعادها. وهو التيار الذي يعتبر أصحابه أنهم من مؤيدي التيار الإيجابي، أو النظرية الإيجابية. (Eckstein, 1989, p. 77; Teorell, 2010, p. 31)

تعززت هذه الأطروحة الأخيرة أكثر بالبحوث الميدانية لكل من "غييرمو أودونيل، وفيليب شميتر" Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter حول الدمقرطة في أمريكا اللاتينية، والتي اعتبرت من أبرز الجهود العلمية الناشئة التي دعت إلى إعادة التفكير في تصميم المشكلات البحثية للتحول الديمقراطي كأولوية لتصميم نموذج نظري ناجع. كما ساهمت بحوثهم العلمية في تعزيز الدعوة للابتعاد عن الالتزام الصارم، وشبه العقائدي بنموذج نظري معين للديمقراطية، يكون في غالب الأحيان قد حدد معالم متغيراته الهيكلية سلفا ضمن رؤية مسبقة لمسار التحول. كما عمل كل من أودونيل، وشميتر على تحرير دراسات التحول الديمقراطي من التركيز فقط على مراقبة مدى "القوة السببية للعملية" والتي أصبحت الدراسات تنظر من خلالها للظاهرة بمنظار "الآلية" "Mechanism" للكشف عن العلاقات السببية، والعمل على تفسيرها بشكل ميكانيكي بحت "لكل فعل رد فعل يساويه في الشدة ويعاكسه في الاتجاه"، وهو ما يجعلها في بحث مستمر عن التشبع فقط بالاستدلال السببي. (Haggard & Kaufman, 2012, p. 499) وهو التوجه الذي حصر ذلك الجهد العلمي في البحث عن الإجابة عن مدى تطابق الحالة الانتقالية محل الاختبار مع ما كان مقدرا من علاقات سببية ضمن نموذج نظري يعتقد فيه الأهلية لتحقيق المعايير الثلاثة التي اشترطها "جون إلستر" Elster Jon للتحكم في تعقيدات "النظرية الاجتماعية العامة".(Elster, 1983, p. 86)

المبحث الثاني:

المقاربة الاقتصادية كحاضنة معرفية ناجعة لتفسير التحول الديمقراطي

تاريخيا كانت علاقة الفرد بالعمل الجماعي، وحدود الانتفاع منه، الأكثر جدلا وطلبا للإرشادات النظرية، التي عمل الحقل المعرفي الاقتصادي على بلورتها، باعتباره النظام النفعي الأقرب للفرد وللتأثيرات التي تشكل تفضيلاته، والظروف التي تتغير بموجبها تلك التفضيلات، ضمن العمل الجماعي. (Haggard & Kaufman, 1995, pp. 5-6) لذلك كان من المنطقي أن تستعمل المفاهيم والأدوات التحليلية الاقتصادية لفهم الكثير من المشكلات التي تطرحها الديمقراطية والتحولات إليها ومنها. والتي تتقاطع مع الحقل المعرفي الاقتصادي في نفس الاهتمام "رفاهية المواطن". هذه الحقيقة قد وثقتها العديد من الدراسات الجادة لبويكس Boix، وأسيموغلو acemoglu، وروبنسون Robinson التي أثبتت وجود ارتباط عال بين الصراعات حول توزيع الدخل والثروة والتحول الديمقراطي،. وهو ما أكدته أيضا مختلف البيانات التي تم تجميعها من مختلف تجارب التحول الديمقراطي، التي أكدت على أن احتمال حدوث تحول ديمقراطي، يكون أكثر عند بلوغ مستوى عال من الاستياء من عدم الانصاف في طريقة توزيع الموارد، وظلم الصراع التوزيعي، أو فترات الركود الاقتصادي، "حيث تزداد الاضطرابات السياسية جرأة على النظام العام الذي يحمي تلك المفارقات". (Acemoglu, & Robinson, 2001, p. 939; Haggard & Kaufman, 2012) لذلك من الطبيعي أن تنهل الدراسات في التحول الديمقراطي من نجاعة الأدوات والمقاربات الاقتصادية لفك تعقيداته التي تشابه إلى حد بعيد تعقيدات وغموض بنية السوق، ويشابه في

غموضه ما تحمله المقاربة الاقتصادية من عدم يقين "اتجاه طبيعة القوة الحقيقية التي يمارسها الناس". (Hoffman, 2004, p.03; Assidon, 2002, pp.100-109) كما يأتي هذا التقارب من التشابه بين التحول الديمقراطي والسوق في الاهتمام المستمر بفهم تعقيدات الصراع التوزيعي وتكلفته، والبحث الدائم والمبتكر للوسائط والحلول لإعادة التوازن للصراع التوزيعي، وبأقل تكلفة. (Haggard & Kaufman, 2016, 351)فقد تحدث الديمقراطية بحسب "فانهانين" Vanhanen عندما تكون "موارد السلطة موزعة على نطاق واسع بحيث لم تعد هناك مجموعة قادرة على قمع منافسيها أو الحفاظ على هيمنتها". (Tatu, 1997, p.24).

لقد ساهم هذا التقارب العلمي في تحرير الديمقراطية من قبضة ما أسماه فوكو "التجريد الأسطوري"، والدفع بها أكثر للتفعيل الإجرائي، بطرائق ونماذج قياسية. وعلى المستوى الجزئي ساهمت المقاربة الاقتصادية في تحرير المواطن السياسي من هيمنة تفضيلات الجماعة، حتى يتمكن من اتخاذ قرارات تستند إلى فحص نقدي لتفضيلاته بين ما يمكن اعتباره حاجة، وما يمكن اعتباره مصلحة، لعقلنة اقتداره على الموارد المتاحة.(Warren, 1993, p. 213) وحتى يتسنى له أيضا تبديل تفضيلاته بحرية واستقلالية، ودعمه لها.(Aaron, 1993, p.80) وفي النهاية تساعد المقاربة الاقتصادية المواطن على بلورة مواقفه السياسية على شكل "مصالح نهائية في العلاقات الاجتماعية" بتعبير "جويل وولف" Joel D. Wolfe "(Wolfe, 1985, p. 378) باعتبار أن: "الفرد سواء كناخب أو مستهلك، هو أفضل حكم لمصالحه". (Beetham, 1994, p.164).

بالرغم من الإضافة العلمية التي جاء بها المنظور الاقتصادي في تفسير الظاهرة الإنسانية إلا أن القرن العشرين كشف عن مخاوف من توظيف الوحدات التحليلية الاقتصادية في تفسير الظاهرة السياسية، والذي اعتبر بمثابة الاصطفاف ضمن المنظومة الفكرية الماركسية. التي تؤكد حتمية الترابط بين نظام الكسب، والنظام السياسي، وما ينتج من علاقة الإنتاجية من طبقات سياسية واجتماعية. أما على المستوى المنهجي فقد اعتبرت أطروحة تكامل الحقول المعرفية بين الاقتصاد والعلوم الإنسانية بالتوجه "الرجعي" عما كان سائدا في تلك الحقبة الزمنية من تسارع نحو استكمال العلوم استقلالها من حيث الموضوع والمنهج عما كان يعتبر أم العلوم "الفلسفة". (نصر ، 2006، ص.25)

لكن رغم ذلك التنازع المنهجي والإيديولوجي حول حدود توظيف الوحدات التحليلية الاقتصادية في كشف وتفسير الظاهرة السياسية، لم تستطع أي مقاربة اختزال وضعية السوق أمام الفعل السياسي وتأثيراته على صناعة المواقف والقيم السياسية، وكمؤشر قياسي لما له من أثر ملموس على يوميات الفرد، أكثر من الفعل السياسي في حد ذاته. لذلك كان من السهل على البحوث العلمية المعاصرة تجاوز حدود ذلك الصراع الإيديولوجي، والتفاؤل أكثر بأهمية الوحدات التحليلية التي تنتجها المقاربات الاقتصادية، كالتفاعل، الربح، الخسارة، المنافسة، استراتيجيات المنافسة في بناء تفسير سببي غير اعتباطي. (Teorell, 2010, p.155) كما استطاعت تلك المقاربات الاقتصادية وما تحمله من وحدات تحليلية تقليص هامش ارتياب الخطأ في اختبارات العلاقات السببية "المتعاضدة" التي يقوم عليها النسق الاقتصادي، الذي تبقى

مرجعيته الأولى معرفة وتثمين القيمة المضافة السلوك الإنساني. وبذلك تكون المقاربة الاقتصادية قد امتلكت أدوات تأهيل المقاربات الاجتماعية الأخرى لابتعادها عما وصفه "جون الستر" Elster, Jon "بالتفسير السببي القائم على حصر ميزة معينة لحدث كسبب لحدث آخر"، أو بمعنى آخر الابتعاد عن "استعمال عبارات سببية في حالتها غير التفاعلية لمنظومة سببية شديدة التفاعل".-25 .(Elster, 1983, pp .26)

لذلك كان للعمق الميثودولوجي الذي أظهرته المقاربات الاقتصادية أثر على الزيادة في الطلب على استحضارها في الدراسات السياسية بصفة عامة، وفي موضوع التحولات الديمقراطية بصفة خاصة، وهو ما توج بمجال معرفي جديد في منتصف القرن العشرين تحت عنوان "الاقتصاد السياسي"، والذي يعنى بدراسة الفرد وتفاعله ضمن محيطه الاقتصادي، والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة عن ذلك التفاعل. هذا الحقل المعرفي الناشئ ساهم بقوة في إعادة الاعتبار لكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية في تحديد الخيارات الاقتصادية للفرد. كما انتقل معه مفهوم الاقتصاد من "علم الندرة" إلى اعتباره فضاء للتفاعل الإيجابي، يكون فيه الفرد المصدر الأساسي للثروة. وبالتالي التحول من اعتبار الدولة كوحدة مركزية للتحليل (بنظرة كلية) إلى الاعتماد على فواعل أخرى غير رسمية وما تنتجه من آثار على المنظمة ككل، وهو ما يعتبر (تحليلا جزئيا). (نصر ، 2006، ص.12)

لذلك لا بد من الجزم بأن الإشكاليات البحثية للتحول الديمقراطي لن تستطيع التحرر بسهولة من هيمنة المقاربات الاقتصادية على تصميم مشكلاتها البحثية، خاصة أنها عرفت في ظرف قياسي زخما من أدوات القياس، وتراكمية معرفية أهلتها لبلوغ المعايير الثلاثة التي اشترطها "جون إلستر" Elster Jon للتحكم في تعقيدات "النظرية الاجتماعية العامة". (Elster, 1983, p. 86) أولا: استطاعت المقاربات الاقتصادية تقديم تفسيرات سببية للخيارات والرغبات، اعتمادا على الفعل الفردي. وهنا يأتي مثال الرغبة في الدخل المريح وتحسينه كأحسن خيار نفعي مادي يضرب به المثل. بحيث تفوقت المقاربات الاقتصادية في ضبط المؤشرات الاستهلاكية للفرد، والتي تصنف كلها ضمن الرغبات القابلة للملاحظة والقياس.(Teorell, 2010, p.27) ثانيا: استطاعت تفسير الحالات الكلية اعتمادا على الفعل الفردي. وفي هذا الشرط تقدم "غاية الرفاهية" كأحسن مثال على ذلك، بحيث تعتبر غاية الرفاهية بحسب "تيوريل" الدافع الحقيقي وراء "انتساب الفرد لأي شكل من أشكال المؤسسات، أو المجتمعات، من أجل تحقيق الانتفاع المادي وحتى المعنوي، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالانتساب للكل، وليس بالفعل الفردي الخالص".(Teorell, 2010, p.27) ثالثا: استطاعت تفسير الرغبات والاعتقادات اعتمادا على الحالات الكلية. ويؤكد "جون الستر" في هذا الشرط أن الخيارات والرغبات في الغالب ما تساهم التنشئة الاجتماعية في بلورتها، لكن هذا لا يعني أن التنشئة الاجتماعية سوف تنشئ لنا فردا اجتماعيا إلى درجة أنه سوف يضحي من أجل ضمان اجتماعه بتكاليف تلك الارتباطات الاجتماعية، "بل الحقيقة تكمن في أن التنشئة الاجتماعية سوف تنشئ لنا فردا على مستوى من الوعي بكيفية مقايضة البضائع المختلفة ضد بعضها البعض". (Elster, 1983, p. 85)

المبحث الثالث:

عن الشروط المسبقة للتحول الديمقراطي: أولوية السبب عن الغرض

تجمع الدراسات المهتمة بالتحول الديمقراطي أن اغلب التفسيرات التي سيقت للكشف عن الظاهرة وفهمها يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين: تركز الأولى على ضرورة حشد المتطلبات الأساسية لإحداث التحول الديمقراطي، أما الثانية فتراهن على الطبيعة الذاتية (الإيجابية) للعملية السياسية. لكن عمليا يهيمن على المجموعتين خيط ناظم في تصميم تلك البحوث، يدفعها إلى البحث الدائم عن مجموعة من الإجراءات والهياكل التي يعتقد فيها النجاعة في تلبية المتطلبات التي يقتضيها نموذج التحول. وهو ما يؤكد أن مسألة التحولات الديمقراطية ليست بالظاهرة العرضية أو الآنية، بل تخضع لشروط هيكلية مسبقة.

ظهرت أطروحة الشروط المسبقة للتحول الديمقراطي في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي في مقال سيمور مارتن ليبسيت Lipset بعنوان «بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية». (Lipset, 1959, p. 69) والتي اعتبرت بمثابة السابقة في الحد من التمدد المفاهيمي Conceptual Stretching والتوجه نحو المزيد من إجرائية المفهوم Operationalization of Concept. (قوجيلي، 2020، ص ص. 7-35) بحيث استطاع "ليبست" فتح نقاش غير مألوف حول أهمية المتطلبات الأساسية في التحول الديمقراطي، وسبل قياس أثر تلك المتطلبات المرشحة على التفاعل الإيجابي، والمعايير الاحتمالية التي على أساسها يتم ترشيح الأسباب الأكثر تأثيرا، ومناقشة الغرض العلائقي المطلوب ضبطه.

إن لموضوع الشروط المسبقة في التحول الديمقراطي خلفية منهجية بحتة، تتعلق في الأساس بمبدأين يهيمنان على تصاميم بحوث العلوم الاجتماعية، هما "الحشد السببي، والتحديد السببي". في حين يعتبر "الحشد السببي" مبدأ عقليا بديهيا، كثيرا ما تدعو إليه الطبيعة الاحترازية للبشر التي تسعى من خلاله الإلمام بالأسباب الكافية للعمل البشري. لذلك تميل الدراسات في التحول الديمقراطي إلى ترشيح أكثر من سبب مستقل ومميز لنفس التأثير لاستيفاء معايير "السبب السببي" لإريك فونخوسر" Eric Funkhouser. (Moore, 2012, pp.326–333; Funkhouser,2002, pp. 335-349) بالرغم من أن "مور" قد أشار في دراسة مهمة عالج فيها ظاهرة الاستبعاد السببي والإفراط في التحديد أن هدف إفراط البحوث الاجتماعية في الحشد السببي كان دوما الابتعاد عن الوقوع في الفرضية المعدومة أو الصفرية Null Hypothesis (الفرضية القائلة بأن الظاهرة الموضحة غائبة في الواقع). (Moore, 2012, p.322) لكن كان من الضروري لبلوغ ما أسماها روبنسون النتيجة السببية القوية الاعتماد على الإفراط من شكل ثان. (Munck, 2011, p.336) وهو الإفراط في التحديد السببي، والذي يعتبر أيضا مشكلة بديهية للعقل البشري، باعتبار أن قوة معيار الدلالة لأحد الأسباب سوف ترشحه حتما ليجعل من الأسباب الأخرى غير

ضرورية بتعبير "دواين مور" Dwayne Moore. (Moore, 2012, pp.319–335) وهو المبدأ الذي يعمل على حظر تعدد الأسباب، باختزال الاسباب الهشة، بغية ترشيح السبب الأقوى بينها.

إن الحضور الدائم لظاهرة الإفراط في التقدير السببي بشكليه (الحشد/العزل) في دراسات التحول الديمقراطي تستمد مشروعيتها من متلازمة يكشفها إريك فونخوسر" Eric Funkhouser، بحيث يؤكد أن "مبدأ العزل" الذي يحظر منهجيا تعدد الأسباب، كان دائما الدافع الحقيقي وراء طلب المزيد من الحشد السببي، بغية زيادة فرص المفاضلة بين الحجج لإثبات حجية النتيجة، والابتعاد عن شبح الفرضية المعدومة Null Hypothesis.(Funkhouser, 2002, p. 336) لكن التقدير السببي بشكليه (الحشد/العزل) ما زال يشكل أحد أقوى "النقاط العمياء" في دراسة التحول الديمقراطي، بعدما تحول من كونه خطوة ميثودولوجية إلى "غرض"، وهو ما أكده "ميشال فوكو" Michel Foucault في دراسته للقوة وتفاعلاتها المعقدة، بحيث أقر بعدم استطاعته التملص مما أسماه بالتحديد الوظيفي الزائد (Functional Overdetermination) الذي يؤدي إلى اعادة التصرف في العناصر المتباينة وغير المتجانسة" لتشكيل الأحداث المتكررة والعلاقات الاجتماعية على حد سواء، وجعلها "مناسبة" ضمن العلاقات الشاملة. (صفار، 2017، ص. 105؛ Nick, 2015, p.201).

غالبا ما تميل الهندسة الميثودولوجية في بحوث التحول الديمقراطي إلى اختزال العناصر المتباينة وغير المتجانسة، وإبراز الأكثر تكافؤا منها لضمان زخم مستمر من التكرارات لبلوغ تلك التعميمات الكاسحة للادعاءات التي قام عليها البحث، لكن هذا التوجه الميثودولوجي جعل من المشكلات البحثية نفسها رهينة جغرافية البيانات المسحية التي تتوافق بالضرورة مع أسئلة الباحثين الخاصة، هذه الأطروحة أكدها "روستو" في كثير من أبحاثه، حين يدعي أن البيانات المستخدمة في دراسة التحول الديمقراطي قد تم معالجتها بنماذج معرفية خاصة (باعتبار أن النماذج المعرفية هي التي تصيغ النماذج النظرية والأدوات البحثية، وحتى البراهين في بعض الحالات)، كما أن بيانات التحول كانت دوما رهينة القيود المنهجية الصارمة؛ كالتوازن المنهجي، والتركيز المستمر على الارتباطات الموجبة دون السالبة منها، وهو الأمر الذي أضعف كثيرا قوة حجية اختبارها، نتيجة لتقويض الكثير من الدلالات الإحصائية للمتغيرات المدروسة. (العزاوي، 2017، ص. 292) لكن المسألة الأكثر حرجا في تلك الصرامة المنهجية تكمن في البيانات المسحية ذاتها، التي كانت في الغالب محل تحصيل من الحالة الستاتيكية للظاهرة، وليس من خلال تتبعها في حالتها الديناميكية. بل تميل البيانات المسحية في موضوع التحول الديمقراطي لأن تكون في الغالب خالية من العناصر الفاعلة، والتفاعل وآثاره قصد تبسيط الطريق للوصول إلى قناعة مفترضة مسبقا. (Teorell, 2010, p.29) أو أن وعاء البيانات يعاني من مشكلة فقدان البيانات التي تعرفها كثيرا الدراسات الكبيرة large-n، بحيث لا تحظى بالاهتمام المطلوب عن غير قصد، "حين تتأسس لدى الباحث قناعات حول مجموعة محددة على أنها أكثر تمثيلا للمجتمع الإحصائي، والتي يتم ترشيحها للاختبار". (Teorell, 2010, p.155).

لقد دفعت العقلانية في البحث العلمي بعد الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في مسألة ترقية التنظير والبحث عن الحالة المثالية لتصميم نموذج مثالي في هذا الحقل المعرفي إلى ضرورة تحاشي مسألتين مهمتين.

أولا: الابتعاد عن الإفراط في التطلع لما أسماه جان تيوريل Jan Teorell القبضة الحتمية على احتمالات الديمقراطية، والاهتمام أكثر بالمتغيرات التي ترق لمستوى التكافؤ لإنتاج علاقات عضوية متبادلة، بغية تبسيط مختلف الارتباطات والوصول إلى دلالات مشتركة، والتماثل أكثر في الوظائف. (العزاوي، 2017، ص. 292) وحجة هذا التوجه أن "التشابه لا يحدد نفس النتائج السياسية، حتى وإن كانت الدوافع مشتركة". (Cohen, 1988, p.17)

ثانيا: ضرورة الابتعاد عن الإفراط في البحث عن العلة وراء "السببية المفقودة" في البيانات التي تقدمها المسوح على المستوى الأفقي، أي التي اهتمت بمقارنة مختلف التجارب البشرية. دون استقصاء البيانات التي تنتجها الدراسات العمودية للظاهرة (البنية الهرمية للاجتماع السياسي وعضوياته المتبادلة). ودون الرجوع إلى الخصوصيات التاريخية لتلك التجارب، ويتعلق الأمر بتاريخ تطورها ومظاهر تكيفها، وإخفاقاتها وانتصاراتها عبر الأجيال التي عايشوا مشروع الدمقرطة، وما حققته من تراكمية في القيم التي أصبحت تميزها كتجربة عن أخرى. وفي هذه المسألة تحضر مقولة "روبرت دال" Robert Dahl "بأنه: "لا يوجد بلد أصبح ديمقراطيا في غيبوبة من أمره". (Rustow, 1970, pp. 340-355)

هذه القناعة العلمية سوف تظهر بوضوح في الإشكاليات البحثية التي أبان عنها مركز ويلسون Wilson Center في مشروع دراسته للتحولات السياسية من النظم الاستبدادية إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. (O'Donnell & Schmitter, 1986) ورفضه لتصميم المشكلات البحثية للتحول الديمقراطي على الإفراط في البحث عن السببية المفقودة، ورفضه كذلك لمبدأ المتطلبات الأساسية للتحول التي قد أشارت إليها دراسة "ليبست" S.M Lipset. متحججا في ذلك بأن العديد من النظم الاستبدادية المرشحة للتحول تفتقر أصلا إلى المتطلبات الأساسية المفترضة كحاضنة للديمقراطية. (Munck, 2011, p.335) بالرغم من أن كل من لاري دياموند Larry Diamond و"روستو" رافعوا لمبدأ ليبست Lipset في قصده لمصطلح "الشروط" والذي وظفها حسبهم بمعنى "بعض المتطلبات الاجتماعية"، وليست المتطلبات الأساسية "للديمقراطية"، وهو ما يرفع اللبس حسبهم في مسألة الفرق بين الارتباط والسبب. (Plattner, et al., 2014, pp. 86-100; Rustow, 1970, p.342) وحتى لا يصبح التحول الديمقراطي بتعبير جاسب" Bob Jessop "مجرد ابتداع رواية مريحة للتستر على مجموعة أكثر تعقيدا من الارتباطات الاجتماعية، والتي تمتد إلى ما هو أبعد من مؤسسات الدولة ومن وظائفها المميزة". (Jessop, 2002, p.42) تأكدت لدى المجتمعات العلمية قناعة راسخة أن التحول الديمقراطي لا يمكن بلوغه بالبرامج التنموية، ولا يكون الذكاء في تصميم الشروط المسبقة كفيلة بإنتاجه وترسيخه. لأن البرامج والشروط المسبقة بقيت دائما حبيسة للخصوصيات البيئية الحاضنة لها. (Shah, 2007, p. 2) كما تأكد مع مرور الوقت لدى المجتمعات العلمية أن الكثير من القضايا النقاشية التي تثار حول التحول الديمقراطي تقع في منطقة حدودية فاصلة

بين الوضع الديمقراطي والأقل بقليل من الديمقراطية. (Diamond, et al, 1989, pp. 6-27; Hadenius & Teorell, 2005, pp. 91-93) بل ذهب "جان تيوريل"Jan Teorell إلى أبعد من ذلك بادعائه أن "الديمقراطية من الناحية النظرية ليست شيئا مختلفا نوعيا عن الاستبداد، وأن الفرق يكمن حسبه في الدرجة على طول مقياس الاحتمال". (Teorell, 2010, p.31)

المبحث الرابع:
التحول الديمقراطي كظاهرة تفاعلية

رغم هذه الأطروحات المتنازعة، ما زال حقل البحوث في التحول الديمقراطي لم يتراجع عن سعيه لبلوغ ما اعتبرها جان تيوريل Jan Teorell "القبضة الحتمية" على احتمالات الديمقراطية، للوصول إلى تصميم مريح لنموذج سببي قوي ومتماسك. لكن ما زالت تتأكد باستمرار لدى المجتمعات العلمية قناعة مفادها أن "الارتباط لا يثبت السببية". (Hadenius & Teorell, 2005, p.93) وهي الفرضية التي ثمنتها الدراسات المقارنة التي قدمها "أودونيل وشميتر" لأنماط ونماذج التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية. حيث يؤكد كل من "أودونيل وشميتر" أن النتائج السياسية للتحول الديمقراطي لم تكن دوما الأثر المطلق للتقدير السببي، فقد تنشأ الديمقراطية في ظل ظروف تاريخية ومؤسسية وهيكلية شديدة التباين. (Terry & Schmitter, 1991, pp.267-282; Teorell,2010, p.20) وهو ما يثبت مرة أخرى أن الواقع لم يعد مطابقًا للأطر التحليلية المعتمدة في كثير من الحالات، نظرا لاتساع الفجوة بين تراكم بيانات العمودية والأفقية للظاهرة وشدة اضطرابها، والنماذج والمقاربات النظرية السائدة. (Carothers, 2002, p.06) فالفجوة بين الواقع والتنظير في التحول الديمقراطي تعود إلى خصوصيات التنظير في حد ذاته، الذي أصبح مطلوبا منه تصميم نماذج نظرية تؤسس لقواعد شاملة وسيادية للخيار الجماعي، وهو الغرض الذي ما زال بعيد المنال في العلوم الاجتماعية، نتيجة الاختلافات الثقافية الفارقة بين مختلف المجتمعات الحاضنة لمشاريع الدمقرطة. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.68) وهو ما جعل فشل التنظير في محاكاة واقع الظاهرة الإنسانية المضطربة يعيش حسب "كوهن" في مرحلة ما قبل النموذج.

تعيش ظواهر التحول الديمقراطي في أطر زمنية متغيرة وفي تسلسلات مختلفة تجعل من غير المجدي إخضاعها للاختبارات القياسية، وتجعل من مهمة إعداد سيناريوهات معيارية لسياقها يشبه المستحيل. لأن مسار التحول الديمقراطي يهيمن عليه بدرجة كبيرة ظاهرة "الأحداث العشوائية غير المتوقعة". (O'Donnell & Schmitter, 1986, pp.3-24) وهو الجانب الذي عمل على إبرازه بقوة "شافوسكي" Przeworski في مقاربته الاقتصادية للتحول الديمقراطي، بادعائه أن "التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية يحدث عشوائيا تقريبا".(Przeworski, et al., 2000) وهي القناعة نفسها لدى "أودونيل وشميتر" بادعائهما أن "التحول الديمقراطي في نهاية المطاف قد يكون نتيجة مؤامرة غير محسوبة". (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.18) وهو ما تجلى بوضوح في عنوان دراستهما "الديمقراطيات غير المؤكدة" الصادر سنة 1986. كذلك أكد هذه الأطروحة "تيري لين" Terry Lynn حين أدعى بأن الجهات

الفاعلة المهتمة بالتحول الديمقراطي في تسابق لتوسيع حدود خياراتها التفاعلية استعدادا للانتقال إلى حالة الطوارئ. لكن ذلك التوسع المستمر حسب "أولسون" سوف ينتج بالضرورة اضطرابا في القوة والموارد بين المجموعات المتنافسة، الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الديمقراطيات بشكل عفوي. (Mancur, 1993, p. 573) وهو تأكيد صريح على "أن النتائج تعتمد بدرجة أقل على الظروف الموضوعية من العناصر المحيطة بالخيار الاستراتيجي". (Terry & Schmitter, 1991, pp.4-6)

تؤكد كل هذه الأطروحات أن التفاعل في التحول الديمقراطي ليس تفاعلا استراتيجيا، بقدر ما هو مرتبط بشدة بوقوع "الحدث" الذي تبلوره جملة من العوامل الحاسمة: المرحلية في الزمان، الترقب في الموضوع نتيجة غياب قواعد للعبة متفق عليها مسبقا، عدم كفاية المعلومات حول الأطراف المتفاعلة وعملية التفاعل في حد ذاتها، زخم في المواقف المضطربة، سيادة الارتباك حول وضعية الموقف الأصلي، ضبابية الرهانات، غلبة الخيارات العاجلة، الترجيح القوي في غالب الأحيان للحلول الجريئة الطارئة. (Terry & Schmitter, 1991, pp.4-6; Haggard& Kaufman, 1997, p.265) لذلك إننا نتعامل مع مفهوم غالبا ما تتكشف مشكلاته البحثية "لحظة وقوع الحدث"، الأمر الذي يلغي كل تفكير مسبق للحدث، أو الحديث عن تأسيس مريح وعقلاني لظاهرة التحول الديمقراطي.

تعززت هذه الادعاءات العلمية بزخم من البيانات المسحية الناشئة والمثيرة التي عبرت بوضوح عن وجود تنوع واضح في الديمقراطيات الراسخة، وبخصوصيات مختلفة، لذلك من الطبيعي أن تحمل ظاهرة التحول الديمقراطي تلك الخصوصيات التي تستحق استقصاءها على أسس خاصة، والابتعاد عن الانسياق وراء إسقاط جملة من السرديات على حالة بعينها، حتى يتمكن البحث العلمي من ملامسة الكثير من جوانب الفعلية للتحول الديمقراطي، وتقدير نوعها، ودرجة نضجها، بدلاً من اختزال الجهد العلمي في البحث عن أسباب نشأة التحول الديمقراطي، وترشيح عدد من الأسباب على أنها شروط مسبقة لحدوثه. (Bosanquet, 2001, p18) لأن الواقع البحثي حسب "كارل تيري" Karl L.Terry أثبت أن "ما كان يراد به في كثير من الحالات إنتاج الديمقراطية، كان في حقيقة الأمر نتاجها".

يدافع هذا التوجه العلمي الناشئ عن الحاجة إلى متسع من الوقت لفهم أبعاد التحول الديمقراطي كظاهرة تفاعلية، قوة روابطها، أشكال تثمينها، حجم "الصفقات السلطوية" بتعبير "هاجارد وكوفمان" التي تحتويها، وقدرتها على ترسيخ قواعد تضمن استمرارية الوضع المريح للتفاعل. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.4) وهي عوامل كلها تجعل منها ظاهرة مستمرة في الزمن، تكاد تخفي فواصلها الزمنية. وربما تأخذ في مرحلة ما شكلا جديدا على ضوء ما تأسس من فضاء تفاعلي جديد. وهو ما يؤكد أن التفضيلات التفاعلية داخل التحول الديمقراطي لا تحددها جهود "التسبيب" من متطلبات مسبقة، ولا شدة الارتباطات السببية. بقدر ما يحددها العامل المكيافيلي Machiavel الثالث للأحداث: "الضرورة". (Teorell, 2010, p.20) التي تضع الجهات الفاعلة المهتمة بالتحول الديمقراطي أمام حتمية "تشكيل التفضيل التكيفي" بتعبير "جون الستر" Elster Jon. لضمان ديمومتها، وتحسين ظروف وضعيتها

التفاعلية وفقا للسلوك والمواقف المتوقعة للجهات الأخرى المهتمة بالتفاعل. (O'Donnell & Schmitter, 1986, pp.3-24; Elster, 1983, p.85)

وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل في التحول الديمقراطي يحمل في طياته العديد من المفاهيم كالتنازع، التفاوض، المساومات، الصفقات السلطوية، التي لا يمكن اعتبارها بالمفاهيم المرحلية أو التتابعية في عمر التحول الديمقراطي، بل يمكن أن تكون في ذروة التفاعل غير قابلة للتمييز، وبمستوى عال من التداخل والعضوية، وهي المسألة التي تضعف مرة أخرى النزعة نحو الاعتماد على التقديرات الاحتمالية لمقاييس التأثير السببي، وتؤكد في نفس الوقت على إعادة تصميم المشكلات البحثية للتحول الديمقراطي على الأسئلة الفارقة في علم السياسة التي تحدد "من؟، يحصل على ماذا؟، أين؟، متى؟، وكيف؟" في كل لحظة طارئة من عمر التحول الديمقراطي. واستبدال التساؤل حول "كيف يحدث التحول الديمقراطي؟" بصياغة مفتوحة أكثر من ذلك "ماذا يحدث سياسيًا؟".

لماذا الاعتماد على الأسئلة المفتوحة؟. لأن ضعف صحة التقديرات الاحتمالية لمقاييس التأثير السببي في دراسة التحول الديمقراطي تعود إلى مشكلة عميقة تتعلق بصحة الاختبار في حد ذاته. فمسألة اختزال صفة، أو فعل، أو سبب في الحالة الفوضوية للتفاعل، قصد زيادة القوة السببية للنتيجة العلمية، سوف يقودنا حتما إلى صورة مشوهة من ذلك التفاعل. لأن الخيارات السياسية والمواقف التي يبديها الفاعلون لا تتأسس على معرفة نهائية بالأطراف المهتمة بالتفاعل، أو النتائج النهائية للتفاعل. (O'Donnell & Schmitter, 1986, pp.3-24) لذلك خياراتهم لن تكون ذاتها في تفاعلهم مع الأطراف المنافسة، وخياراتهم في التنافس سوف لا تعكس استعداداتهم المسبقة، لأنها سوف تخضع لكثير من التكييف لضمان استمرارية الفاعل والفعل على السواء. ومن ذلك المنطلق سيكون التحول إلى الديمقراطية مجرد "خيار محتمل" كباقي الاحتمالات الواردة. كأن يستمر الوضع غير الديمقراطي مثلا.

لذلك تعتبر مسألة تصميم نموذج سببي جامع، له من القدرة على رسم الحدود النظرية للوضعية التي ستنتج التحول، أو كيفية تفعيلها إجرائيا، من المقاصد الشبه العلمية في الموضوع. (Schmitter & Terry, 1991, pp. 75-88) لأن الحدود في التفاعل الديمقراطي لا يرسمها التوافق والتنازلات الطوعية، بل التنازع على الموارد المتاحة للتفاعل، وشدة وعمق الانقسامات داخل المنظومة ذاتها. وهو ما يؤكد مرة أخرى أن مسألة البناء النظري للتحول الديمقراطي لا يعدو أن يكون عبارة عن تصور ظرفي "لحالة طارئة" تمتاز بجملة من الاحتمالات، المحدودة بعمر التفاعل ووضعية المواقف فيها. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.19)

هذا القصور النظري تكشف أكثر بظهور موجات التحولات السياسية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، والتي كشفت عن اختلال واضح في شكل استيعاب النظم السياسية غير التنافسية لمشروع التحول الديمقراطي، وما سوّق له من مؤسسات سياسية، اقتصادية واجتماعية. (Diamond et al., 1989,. pp.6-27) كما أحدثت هذه الموجة قطيعة إيستيمولوجية في دراسة التحول الديمقراطي، وذلك بتحول من الاهتمام بالأسئلة الجينية بتعبير روستو التي تركز على كيفية نشأة التحول الديمقراطي،

ومتطلبات نجاحه في النظم غير التنافسية. إلى التركيز أكثر على ترقية أداء الدولة وتحسين جودة المؤشرات الحاضنة للديمقراطية، واستتباب النظام العام بالدرجة الأولى. أي انتقل الاهتمام من البحث عن "الأسباب" إلى "مسببات" الديمقراطية، بتعبير الشهير لهنتنغتون Huntington. (Huntington, 1991, p. 107).

هذه الأطروحة التي ظهرت في مقالة دانكوارت أ. روستو Dankwart A. Rustow الأساسية "الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج ديناميكي"، خاطب بها روستو المجتمعات العلمية الناشئة ببراءة التحول الديمقراطي من "المتطلبات الأساسية". وحجته في ذلك أن "العوامل التي تحافظ على استقرار الديمقراطية قد لا تكون هي العوامل التي أوصلتها إلى حيز الوجود".(Munck & Leff, 1997, p. 344; (Rustow, 1970, pp.337-363 وهو بمثابة الإقرار الصريح بضرورة الابتعاد عن غلو التفسيرات المساقة Driven Explanations، الناتجة من عجز البحوث في الفصل بين العوامل التفسيرية والنتيجة التي يجب تفسيرها. (Casper & Taylor, 1996; Kitschelt, 1992, pp.28–34) وهي الحقيقة العلمية التي أقرتها العديد من البحوث التي دعت إلى ضرورة تصحيح مسار البحوث العلمية في موضوع التحول الديمقراطي، وذلك بالتحول من دراسته بمقاربة كلية Macro Approach، إلى المقاربة الجزئية Micro Approach التي تركز أكثر على إعادة تأهيل المؤسسات المحلية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وتهيئتها للأدوار الجديدة. (Plattner, et al.,2014, p. 94; Montambeault, 2015, p.2) هذه الحقيقة العلمية تم إسنادها بالعديد من البيانات التي تم تجميعها من الدراسات المقارنة لمختلف التجارب، والتي أقرت بأن التباين في استحصاف الديمقراطية كان في الأساس نتيجة التباين في خصوصيات المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات الحاضنة لها، ومستوى أدائها، والقيم التي تحملها. (Helmke & Levitsky, 2004, p. 725) كما أدى الاهتمام بالتحول الديمقراطي بمقاربة جزئية إلى الاهتمام أكثر بتحليل خيارات واستراتيجيات الأطراف الفاعلة، وحدود تفاعلها، القيم التي تحملها، ومستواها في الاقتدار على الصراع أو التعاون، وأدواتها في المنافسة. (نصر، 2006، ص.23) وطبيعة الاتفاق على القواعد التي يجب الوفاء بها، فيما تعلق بالموارد التي يمكن إنفاقها بصورة مشروعة، وأي الجهات الفاعلة التي يُسمح لها بالوصول إليها، وما هي الوسائل الشرعية المسموح استخدامها في التفاعل. لذاك يصبح التحول الديمقراطي من خلال هذا الإطار على الأقل "حدثا" مقبولا بشكل عام. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.06; Schmitter & Terry, 1991, p. 10)

صحيح أن صحة ديناميكية التفاعل في التحول الديمقراطي مرهونة بوجود أكثر من جهتين، على خلاف مع بعضهما البعض، إذ تؤدي محاولة إحدى الجهات الاستبداد بالسلطة إلى توحيد باقي الجهات المتفاعلة ضدها. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.93) ولكن للحفاظ على ذلك المستوى من المواقف والسلوكيات السياسية العقلانية والحصيفة، غير المتطرفة. كان من الضروري على الجهات الفاعلة اتخاذ ما أسماها "ملفين دريشر" Melvin Dresher "استراتيجية الحل النقي". (Dresher, 1970, pp.134-145) التي تتأسس على ديمومة توجس وعدم يقين النخب والمواطنين على السواء بمخرجات التحول المستمر

لموازين القوى بين الجهات الفاعلة، للحفاظ على صحة الممارسة الديمقراطية، وصحة المنافسة السياسية، وبراءة التفاعل من الاستبداد. لذلك فإن نجاح استراتيجية الحل النقي مرهون بمبدأين أساسيين:

أولا: الموافقة المشروطة بما يتطلبه توازن القوى بين الجهات الفاعلة المهتمة بالتحول. أي قدرة تلك الجهات على طاعة مجموعة من المساطر الواضحة التي تحدد القنوات التي يستخدمونها للوصول إلى السلطة، والوسائل الشرعية التي يمكن استخدامها في تفاعلها مع بعضها البعض، والمعايير والقيم التي تؤطر ذلك التفاعل.

ثانيا: يشترط في صحة التفاعل الديمقراطي مبدأ "عدم اليقين"، ولكن المقيد بضمانات وقواعد رسمية جامدة (كالدساتير، ويأتي جمودها كصفة إيجابية حتى لا تثمن في حالة الربح وتقوض في حالة الخسارة من طرف الفاعلين السياسيين). (Teorell, 2010, p.12) في هذا الباب يوضح شميتر وتيري Schmitter &Terry، "يقصد بتقيد عدم اليقين، "أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة الدخول في التفاعل وإثارة أي قضية ترغب فيها، فهناك قواعد محددة مسبقًا يجب احترامها". (Schmitter & Terry,1991, p.11) لذلك يتطلب التفاعل بصفة عامة وفي الحالات غير التعاونية ما يسميه "جون ناش" John F. Nash باستراتيجية الحلول المختلطة. (غالبا ما تكون الإستراتيجية المختلطة في لعبة غير متعاونة لعبة (N-person، و يعرفها "ناش" بأنها: "التوزيعات الاحتمالية على الاستراتيجيات النقية" (Dresher, M. 1970) التي تتطلب قدرا عاليا من الحصافة في التدبير الذي يقوم على "نمط منتظم من التفاعل المعروف والممارس والمقبول (إن لم يكن معتمدًا بالضرورة) من جانب الجهات الفاعلة التي تتوقع الاستمرار في التفاعل في ظل قواعد معترف بها تدعم هذا النمط". (Hans, 2000, p.23)

إن استراتيجية الحلول المختلطة في التحول الديمقراطي لا تقوم على حجم الثقة المتبادلة، وشيوع الخير العام، اللعب النظيف، الاستعداد للتنازل وغيرها من المبادئ الخيرة في التعاون السياسي. لأن الأسباب غير الخيرة في المنافسة السياسية حسب "جيمس ماديسون" كامنة في طبيعة الإنسان، "والعلاجات الممكنة لما تنتجه المنافسة من أضرار، أسوأ من الضرر في حد ذاته". (Schmitter & Terry,1991, p.06) فكثيرا ما أدى العمل على تصميم حاضنة علاجية لضمان تحول ديمقراطي سلس على المدى القصير إلى تشويه الديمقراطية في وقت لاحق. وفي هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى مثال على ذلك، هو غلو الجهات الفاعلة في النظم غير التنافسية للجنوح إلى التوافق"، الذي في الغالب ما يدفعها لتأسيس قواعد وضمانات أكثر تقييدية من أن تكون مفتوحة، طموحة، وواعدة، كما أن التوافق في هذه النظم يبعد كل الحلول الجريئة للحسم في المعضلات السياسية المطروحة للتفاعل، ويعمل على إطالة عمرها لا غير، تحت حجة ضرورات الحفاظ على توازن في التفاعل. (O'Donnell & Schmitter, 1986, p.65) وهو ما يعتبر تقويضا للديمقراطية لا حلا علاجيا لاستقرارها.

الخاتمة:

اتسع الإجماع على أن الديمقراطية هي في المقام الأول "مسألة إجرائية بدلا من كونها معيارية". (Rustow, 1970, p.345) وهنا كان من الضروري التساؤل عن هوية الكيان الذي سيوكل له صناعة معالم تلك القواعد والمسائل الإجرائية التي تحقق التفاعل الإيجابي لخدمة مسار التحول الديمقراطي ومضمونه، والإجابة قد سبقت التساؤل بقرون من الزمن، والتي ساهمت في بلورتها التراكمية التاريخية في ترشيح "الدولة" على أنها الحاضنة الأكثر طلبا وثقة لصناعة المساطر الإجرائية وإنفاذها، بالرغم من بعض الافتراضات التي ناقشت إمكانية تطوير فكرة الديمقراطية التي تتجاوز الدولة، وهو ما ذهب إليه كل من جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau، وبرنارد بوسانكيه Bernard Bosanquet في بحوثهم عن نموذج ديمقراطي يؤسس لـ "حكومة بدون حكومة". وحجتهم في ذلك وجود تنازع في الغايات بين الدولة التي تقوم مشروعيتها على احتكار القوة، والديمقراطية التي تقوم على توزيع القوة بإنصاف على الشعب. أو حتى التوجه الناشئ نحو فكرة الحكومة الإلكترونية لتحرير الديمقراطية من هيمنة مؤسسات الدولة، إلا أن الدراسات ما زالت تؤكد باستمرار عكس ذلك، فقد زادت سلطة الدولة على مواطنيها في هذه الأشكال المبتكرة لممارسة السياسة عبر الوسائط الإلكترونية الشبكية أكثر من الأشكال التقليدية السابقة، بحيث سمحت هذه الأشكال الإلكترونية للدولة بمراقبة ثروة متزايدة من البيانات التي يتم تبادلها باستمرار من خلال "نقرة زر". (Navarria, 2014, p. 76) لذلك فالممارسة الفعلية، غالبا ما تغَلِب منطق الواقع على هذه الأطروحات الذي يجعل منها مجرد قصص معيارية في الفكر السياسي. ومن هنا كان من الضروري على الدراسات العلمية الجادة إنصاف ادعاء "هوفمان" القاضي بأن "المجتمع يمكن أن يكون له ولاء مجرد لفكرة الديمقراطية، ولكن في نفس الوقت ينازعونها بكثير من الإكراهات والضوابط التي يرونها ضرورية لضمان سيرورة الحكم الديمقراطي". (Hoffman, 2004, p.03)

من الضروري عمليا أن يتجلى التحول الديمقراطية في مظهر إجرائي ضمن الدولة الحديثة كمساطر قانونية، مؤسسات سيادية، حريات جماعية وفردية حتى تكون نقاط استدلالية لقياس جودته، وكفاءته على الأداء، وحدود الانتفاع منه. (Diamond, et al.,1989, p. 94) وهي النقاط التي تعيد تقريبنا أكثر إلى مسألة في غاية الأهمية، والتي تتعلق بنوعية مؤسسات الدولة وأهميتها كحاضنة للديمقراطية، وبالأخص دورها في نجاح أو فشل التفاعل المؤدي إلى التحول الديمقراطي السلمي، وقدرتها على مأسسته. خاصة أن التقدم في مراحل التحول الديمقراطي سوف يزيد بالضرورة من عدد المهتمين بالتفاعل، الذين تستقطبهم الموارد المطروحة للتفاوض، أو الصفقات السلطوية. لذلك يحبذ أن تكون مؤسسات الدولة على مستوى من الكفاءة على مأسسة التحول الديمقراطي، وألا يكون التحول بمثابة المنفذ السياسي السريع للأنظمة السياسية غير التنافسية لإعادة ترتيب بيتها من جديد، أو يكون فضاء من المخاطرة تتفوق فيه بامتياز تلك الجهات المتطرفة الأكثر مخاطرة من باقي الجهات الفاعلة الأخرى.

لذلك تحتاج هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الشعوب إلى حصافة المؤسسات الوطنية التي تتشكل حسب "بوب جاسب" من "مجموعة موحدة نسبيا من المؤسسات والمجتمعات والقوى الاجتماعية

والأنشطة الاجتماعية، المكونة اجتماعيا والمنتقاة بشكل استراتيجي، والتي يتم تنظيمها حول اتخاذ قرارات جماعية ملزمة للمجتمع السياسي المنشود". (Diamond, et al.,1989, p. 40)

إن نجاح التحول الديمقراطي مرهون بمستوى وأهداف الاستراتيجيات الانتقائية المتخذة من طرف الدولة، التي تسهر على ضمان ديناميكية التفاعل الإيجابي، وفي نفس الوقت هيمنتها على المشهد السياسي. وفي هذه النقطة يوضح جاسب" Jessop "أن سلطة الدولة مرهونة بقدرتها على تكثيف التحول المستمر لموازين القوى السائدة داخل الاجتماع العام". (Jessop, 2002, p. 69) والذي يسهم بدوره في اقتدار الدولة على ممارسة الضبط السياسي على التفاعل في التحول الديمقراطي. لذلك فإن قوة التحول الديمقراطي ومستواه يعتبر انعكاسا حقيقيا لميزان القوى بين الأطراف المهتمة بالتفاعل. أما الدولة فإنها تجد سلطتها ومشروعيتها المتجددة عن طريق البحث المستمر عن نقطة التوازن "لجون ناش" John nash ضمن هذا التفاعل. (Nash, 1950, p. 48-49)

إن نضج الدراسات المقارنة في موضوع التحول الديمقراطي أبان عن قناعة مفادها أن نموذج التحول أكبر من أن يكون مسلكا للتحول من النظم السياسية غير المرغوب فيها (الاستبدادية) إلى وضعية سياسية منشودة، لأنه يعبر عن منظومة من القناعات، والقيم الضابطة، والضمانات التي تؤكد على أن هذا العبور هو نحو وضع ديمقراطي منشود، أو نوع آخر من أنواع النظم. (Diamond, et al.,1989, p. 87) وبغض النظر عن الظروف التي تساهم في تشكيل نموذج التحول، وحتى إن اعتبر مسلكا ظرفيا تنتهي صلاحيته بمجرد بلوغ غايته، إلا أنه يؤسس خلال تلك المرحلة المهمة من العبور نموذجا معرفيا بتعبير "توماس كاروثرز" Thomas Carothers، من القيم، والمواقف، وأشكال من المنافسة والصراع، التي تعبر عن حقيقة الملامح المستقبلية لما بعد التحول. لأنه إذا جاز تعبير فيجوتسكي" Vygotsky فإن مرحلة العبور نحو ... هي المسؤولة عن "نشأة الوظائف العقلية العليا"، أو المؤسسة لـ "قانون وراثي عام للتنمية السياسية" بصياغة أخرى. (Wertsch, 1988, p. 85)

حتى على أدنى قدر من التفسير لظاهرة التحول الديمقراطي، سيجد الباحث نفسه أمام تباين رهيب في الموضوعات والمشكلات البحثية التي تنتجها الظاهرة، لأننا ببساطة أمام قصة معيارية بامتياز في العلوم الاجتماعية، لأن التحول الديمقراطي في نهاية المطاف منتوج إنساني جماعي، بصفات فوضوية، تعاونية، صراعية، مستمرة، ومتقطعة في نفس الوقت. وهو ما يجعل منه عملية غير خطية أو عقلانية بأي حال من الأحوال، مادام يغلب عليه كثير من عدم اليقين حول القدرات والموارد والأدوات التي تمتلكها الجهات المهتمة بالتفاعل في الموضوع، والكثير من الشكوك حول النوايا تجاه ذلك التفاعل. لأن فحوى وحدود التفاعل في التحول الديمقراطي مرتبط بشدة بوقوع الحدث، والحالة الطارئة، وليس تفاعلا استراتيجيا مريحا. وهو ما يضع نمذجته بجملة من الارتباطات السببية موضع شك. لذلك كان من الحصافة الميثودولوجية في موضوع التحول الديمقراطي تحويل الاهتمام من الأسئلة الجينية عن نشأته، وتوصيف الخطط والبرامج الدولية في ذلك، إلى التركيز أكثر على ما نادى به "أودونيل"، بمراجعة "الطرق التي تغيرت بها فكرة الناس عن الديمقراطية، ودرجة ارتباطهم بمؤسساتهم المحلية"، حتى لا نكون ضحية

استيراد نماذج دمقراطية ذات عيوب خلقية، جاءت بقيم "ومفاهيم عبرت عن امتدادات تجريبية لمبدأ المواطنة في ديمقراطيات بعينها"، والعمل على تثمينها كخارطة طريق لنجاح التحول في تجارب أخرى. وهو الإشكال الذي يؤكد حقيقة أننا مازلنا في حاجة للمزيد من الإبداع الفكري، وتحدي الابتكار في هذا المجال المعرفي الحيوي والخصب، وليس الاكتفاء باختبار صحته.

الإحالات والمراجع:

1. حمشي، م. (2017). الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية. سياسات عربية، 28، 40-54.
2. صفار، م. (2017). تفكيك مفهوم القوة عند ميشل فوكو: اعادة فتح الملف الايراني. الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية.
3. العزاوي، ع. (2017). الاساليب الكمية الاحصائية في الجغرافية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
4. قوجيلي، س. أ. (2020). التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع علىها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالا). عمران، 33(9)، 7-35.
5. نصر ، م. ع. (2006). الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

1. *Aaron , W. (1993). Democracy as a Coalition of Cultures . SOCIETY , 31, 80-83.*
2. *Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2001). A Theory of Political Transitions. The American Economic Review, 91(4), 937-963.*
3. *Beetham, D. (1994). Conditions for democratic consolidation . Review of African Political Economy, 21(60), 157-172.*
4. *Bosanquet, B. (2001). The Philosophical Theory of The State (2 ط). Canada: Batoche Books Kitchener.*
5. *Carothers, T. (2002). The end of the transition paradigm. Journal of Democracy, 13(1), 5-21.*
6. *Dalton, R. (1994). Communists and Democrats: Attitudes toward Democracy in the two Germanies. British Journal of Political Science, 24(4), 469-493.*
7. *Dankwart, A. R. (1970). Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model. Comparative Politics, 2(3), 337-363.*
8. *Dresher, M. (1970). Probability of a Pure Equilibrium Point in n-Person Games. Journal of Combinatorial Theory, 8(1), 134-145.*
9. *Eckstein, H. (1989). A Comment on Positive Theory. Political Science and Politics, 22(1), 7-0.*
10. *Elster , J. (1983). Explaining Technical Change: A Case Study in the Philosophy of Science. Cambridge: Cambridge University Press.*
11. *Funkhouser, E. (2002). three varieties of causal overdetermination . Pacific Philosophical Quarterly, 83(4), 335-351.*

12. *Gretchen , C., & Taylor, M. (1996). Negotiating Democracy: Transitions from Authoritarian Rule. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.*
13. *Hadenius, A., & Teorell, J. (2005). Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence. Studies in Comparative International Development, (39), 87-106.*
14. *Haggard, S., & Kaufman, R. R. (1995). The Political Economy of Democratic Transitions. Princeton: Princeton University Press.*
15. *Haggard, S., & Kaufman, R. R. (1997). The Political Economy of Democratic Transitions. Comparative Politics, 29(3), 263-283.*
16. *Haggard, S., & Kaufman, R. R. (2012). Inequality and Regime Change: Democratic Transitions and the Stability of Democratic Rule. American Political Science Review, 106(03), 495-516.*
17. *Haggard, S., & Kaufman, R. R. (2016). Dictators and Democrats Masses, Elites, and Regime Change. Princeton : Princeton University Press.*
18. *Hans-Joachim, L. (2000). Informal Institutions and Democracy . Democratization, 7(4), 21-50.*
19. *Helmke, G., & Levitsky, S. (2004). informal institutions and comparative politics: a research agenda. Perspectives on Politics, 2(4), 725-740.*
20. *Herbert, K. (1992). Political Regime Change: Structure and Process- Driven Explanations? . American Political Science Review, 86(4), 1028-1034.*
21. *Hoffman, J. (2004). Citizenship beyond the state. London: SAGE Publications.*
22. *Huntington , S. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Oklahoma: University of Oklahoma Press.*
23. *Jessop, B. (2002). The Future of the Capitalist State. Oxford : Blackwell Publishing Ltd.*
24. *Larry , D., Linz, J. J., & Lipset, S. M. (1989). Democracy in Developing countries - Latin America. London : Adamantine Press Limited .*
25. *Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. The American Political Science Review, 53(1), 69-105.*
26. *Mancur, O. (1993). Dictatorship, democracy, and development. American Political Science Review, 87(3), 567-576.*
27. *Montambeault, F. (2015). The politics of local participatory democracy in Latin America: institutions, actors, and interactio. California : Stanford University Press.*
28. *Moore, D. (2012). Causal Exclusion and Dependent Overdetermination . Erkenn, 76(3), 319-335.*
29. *Munck , G. L., & Leff, C. S. (1997). Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective . Comparative Politics, 29(3), 343-362.*
30. *Munck, G. (2011). Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule. Perspectives on Politics, 9(2), 333-343.*
31. *Nash, J. F. (1950). Equilibrium Points in n-Person Games. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 36(1), 48-49.*
32. *Navarria, G. (2014). Can Democracy Survive the Rise of Surveillance Technology?. Democratic Theory, 1(2), 76-84.*
33. *Neundorf, A. (2010). Democracy in Transition: A Micro perspective on System Change in Post-Socialist Societies. The Journal of Politics, 72(4), 1096-1108.*
34. *Nick, H. (2015). Foucault's Dispositif and Capturing Chance. Foucault Studies, (19), 191-216.*
35. *O'Donnell , G., & Schmitter, P. (1986). Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.*
36. *Plattner, M. F., Diamond, L., Fukuyama, F., & Horowitz, D. L. (2014). Reconsidering the transition Paradigm. Journal of Democracy, 25(1), 86-100.*

37. *Przeworski, A., Alvarez, M., Cheibub, J. A., & Limongi, F. (2000). Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990. Cambridge: Cambridge University Press.*
38. *Rustow, D. A. (1970). Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model. Comparative Politics, 2(3), 337-363.*
39. *Schedler, A. (2000). Common Sense without Common Ground: The Concept of Democratic Transition in Mexican Politics. Mexican Studies/Estudios Mexicanos, 16(2), 325-345.*
40. *Schmitter, P. C., & Terry , L. K. (1991). What democracy is. and is not. Journal of Democracy, 2(3), 75-88.*
41. *Shah, A. (2007). Participatory Budgeting. Washington: The International Bank for Reconstruction and Development /The World Bank.*
42. *Tatu, V. (1997). Prospects of democracy. New York: Routledge Kegan Paul.*
43. *Teorell, J. (2010). Determinants of Democratization Explaining Regime Change in the World, 1972–2006. United Kingdom: Cambridge University Press.*
44. *Terry Lynn , K., & Schmitter, P. (1991). Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe. International Social Science Journal, 128(2), 267-282.*
45. *Warren, M. E. (1993). Can Participatory Democracy Produce Better Selves? Psychological Dimensions of Habermas's Discursive Model of Democracy. Political Psychology, 14(2), 209-234.*
46. *Wertsch, J. V. (1988). Psychology: L. S. Vygotsky's "New" Theory of Mind. The American Scholar, 57(1), 81-89.*
47. *Wolfe, J. D. (1985). A Defense of Participatory Democracy. The Review of Politics, 47(3), 370-389.*

معضلة البحث عن النتائج النهائية للتحول الديمقراطي
ضمن سياق لامتناهي إلى الديمقراطية ـــــــ